القطاع غير الرسمي
ـ هل يكون صمام أمان الفقراء؟ـ

أ. بوخيط سليمة
جامعة المسيلة – الجزائر–

مقدمة:

بعد الحرب العالمية الثانية وبخروج أغلب البلدان المتخلفة من دائرة الاستعمار بدأت تظهر مصادر الثروة وبدأ الاهتمام بمظاهر بناء الدولة، هذه العناصر الثلاثة تسببت في إحداث سلسلة من التغييرات التي جعلت العالم المتخلف يعرف ما يسمى بالتحديث، والذي يتميز في بعض المجتمعات بنوع من الخصوصية، لكن في أغلبها كان عبارة عن تكرار تجارب دول أخرى هي في العموم الدول الصناعية المستعمرة.

وبالتالي لعبت الصناعة دورا هاما في إحداث تلك التغيرات في المجتمعات المتخلفة، مست بالخصوص مجالات العمل، الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، كما أن هذه التغيرات أدت إلى ظهور أنماط جديدة للأنشطة اليومية وما يتعلق بها من ترتيبات للإقامة والعمل والمواصلات وغيرها.

فالتحديث في المجتمعات المتخلفة ليس صورة طبق الأصل للتجربة الغربية، وإن كانت بعض مظاهره المادية كأنها تقليد لما جرى ويجري في تلك المجتمعات، فتجارب أغلب البلدان النامية توضح كيف أن الدولة لعبت دورا هاما في تنظيم غالبية الأنشطة، وتوفير أغلب الخدمات وأهمها مثل:

التعليم، الصحة، السكن، الأسواق... غير أن هذه الإمكانات من الخدمات تركزت في بادئ الأمر في العواصم ثم كبريات المدن، فأصبحت هذه الأخيرة تمثل المكان الأفضل للسكن، بفضل تحسين المستوى المعيشي به إلى حد كبير، مما أدى إلى تكاثر السكان بالمدن فارتفعت من جهة معدلات الزيادة الطبيعية فضلا عن كونها أصبحت المكان الأكثر جاذبية للسكان من المناطق المحيطة بها وخاصة الأرياف، وبمرور الزمن أصبحت المدن في أغلب البلدان النامية تأوي أكثر من ثلاثة أرباع سكان المجتمع، هذا الاستحواذ العددي أو الكمي يقابله حرمان بقية المناطق من حصصها من القوى العاملة وكذا مختلف الخدمات والبرامج التنموية وهذا ما يوصف بالاختلال في موازين التنمية فضلا عن وقوع الأوساط الحضرية بدورها في أزمات هائلة بسبب عجزها عن التكفل بكل ساكنيها [1].

زيادة على كل ما سبق فإن تفسير بعض النظم السياسية والاقتصادية في معظم البلدان النامية وبالتالي تغيير نظم الملكية الزراعية أوقع المجتمعات في اختلال تنموي بين القرى والأرياف ما نشأ عنه معظم المناطق السكنية غير الرسمية على أطراف المدن [2]، هذا الوضع لم تسلم منه الجزائر كواحدة من المجتمعات المصنفة في خانة التخلف.

1- الفقر الحضري والهامشية الحضرية:

رغم الاختلاف بين المفكرين والباحثين حول تحديد الفقر ومعاييره وحدوده، إلا أن علماء الاجتماع يكادون يجمعون على أنه: عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية التي تشكل حاجات عالمية يجب إشباعها وفي حالة عدم حدوث ذلك يعرف الناس كفقراء [3]، أي الاعتماد على المعايير الاجتماعية في تمييز فئة الفقراء، حيث أنه للفقر خلفيات تتعلق بالفلسفة الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية ومعايير أخرى كالدخل المنخفض، الحرمان، سوء المعيشة وغيرها.

أما الفقر الحضري ورغم ارتباط نشأته كظاهرة المجتمعات الغربية إلا أنه ظاهرة عالمية، حيث أن فقراء الحضر ظهروا أساسا نتيجة التفاوتات الضخمة الملاحظة في إمكانات الأفراد وطاقاتهم ونصيبهم من الدخل والتعليم وأوضاعهم المهنية وما يتمتعون به من خدمات وخاصة ما يتعلق منها بالسكن والعلاج، كما أنهم ليسوا بالضرورة حضريون أو ريفيون أصلا، كما يميلون للتكتل في الجهات الفقيرة في الأحياء المزدحمة من المدن أو الضواحي المحيطة بها، ويفتقرون إلى الأعمال الثابتة ويشكلون مصدرا متنقلا للعمالة غير الماهرة [4].

وإذا كان الغنى درجات فكذلك الفقر، حيث ظهر في هذا الإطار وفي الأدبيات المعاصرة ما يصطلح عليه أفقر الفقراء في المدن باعتبارهم فئات دنيا تعيش في أدنى درجات السلم الاجتماعي الحضري، أين يمكن أن نظم بينهم الفئات التي تمتهن نشاطات هامشية تتميز بتدني الدخل وترتبط بالاقتصاد غير الرسمي الذي يضم المهاجرين الجدد من القرى وساكني العشوائيات الذين يمثلون جزءا هاما من قوة العمل في المناطق الحضرية، ففقراء الحضر أو المهمشون أو المحرومون في العموم يمثلون الفئات المدينية الدنيا [5]، التي يتموضع جزء منها فيما يصنف بما تحت خط الفقر.

حيث تبقى من أهم خصائص الحياة الحضرية الاختلال الكبير في الاستفادة من الفرص الحياتية والاقتصادية الحضرية، كما أن هذه الأخيرة عجزت عن الاستيعاب ووصلت إلى درجات عالية من التشبع، مما أوقع المدن فيما يوصف بالازدواجية الحضرية المتناقضة أو الازدواجية التركيبية في السكن والاقتصاد والتي نتج عنها تعايش نموذجين مختلفين ومتناقضين من الأنماط أحدهما عصري متقدم وآخر تقليدي فقير، هذه الازدواجية تظهر في جانبين هامين جدا من مناحي الحياة الحضرية:

أ- **السكني:** حيث ظهرت عمليات حضرية مثل الفصل أو العزل السكني بين المناطق المتناقضة، تلك المصنفة لإسكان الأغنياء وميسوري الحال وتلك الخاصة بالفقراء الذين أصبحوا يمثلون نسبة كبيرة من سكان المدن، حيث تمثل نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر في المدن في أغلب المجتمعات المتخلفة فيما بين سنوات (1980- 1995) ما يفوق 50% عموما [6]، ما جعل من الظاهرة تصبح من الملامح اليومية العادية بأغلب حواضر المجتمعات المختلفة، متجلية في أعداد هائلة من الأحياء المتخلفة المتداخلة والمشكلة لما يشبه أحزمة للفقر حول المدن بكل ما يميزها من ظواهر عمرانية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، أقل ما يقال عنها أنها في قمة التأزم.

ب- **الاقتصادي:** حيث وبسبب استبدال العمالة المنخفضة في الريف بالبطالة الحضرية في المدن، استبدلت الظروف المعيشية السيئة في الأرياف بأسوأ منها بالمدن وخاصة على أطرافها، إذ أنه ومن بين مظاهر الثنائية الاقتصادية بالمدن المتخلفة ما يطلق عليه اقتصاديات "البازار" أين يتعايش نمطان اقتصاديان متناقضان، أحدهما رسمي ينعكس في قطاع الخدمات والمصانع الخاصة بالنشاط الصناعي في المدينة ويضم موظفي الحكومة وأصحاب الأجور في الأعمال الإدارية والتجارية وغيرها، بينما يضم القطاع غير الرسمي الأنشطة الصغيرة التي تضم في الغالب عمالة قليلة تعتمد على رؤوس أموال ضعيفة وتمتهنها فئات المهاجرين من الفقراء متخذة من الورشات الصغيرة أو الشوارع والطرقات والبيوت أماكن لها مثل: الباعة المتجولين، الباعة على الأرصفة، باعة الجرائد، ملمعي الأحذية، العمال في قطاع البناء والتشييد والنقل غير الرسمي والعمل في البيوت وغيرها، حيث تشترك كل هذه الأنشطة في معيار هام وهو عدم احتكامها لأي سند قانوني أو تشريعي، مما يجعلها تتصف بالهامشية.

2- القطاع غير الرسمي وأبرز أدواره:

أعطيت عدة تسميات للقطاع غير الرسمي بحسب اختلاف التوجهات البحثية وحتى الايديولوجية للذين تناولوه بالتحديد والدراسة، حيث وصف بالقطاع، الهامشي، الخفي، غير المنظم، المحجوب، غير المسجل، الاقتصاد الأسود، القطاع الثاني، ... الخ، غير أنه يكاد يكون هناك اتفاق على أنه ذلك القطاع الذي لا تنظم أنشطته المؤسسات الرسمية والتنظيمات الاجتماعية مثل: قوانين العمل، الضرائب واشتراكات التسجيل التي تحكم الأنظمة المماثلة في القطاع الرسمي، كما يمثل القطاع غير الرسمي ذلك الجزء من قوة العمل الموجود خارج سوق العمل المنظم [7]، ويضم مختلف الأنشطة المنتجة للدخل والذي لا يصنف ضمن الناتج القومي، كونها أنشطة مخالفة في قيامها للنظام القانوني السائد، فهي غير مصرح وغير معترف بها وبالتالي غير مسجلة ضمن الإحصائيات الرسمية.

أ- **حقيقة نشأته:** عرفت كل المدن في كل البلدان المتخلفة ظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية بما فيها الجزائر، وذلك بفعل توفر عدة عوامل تداخلت فيما بينها، حيث يمكن تلخيص أهمها في:

- عجز القطاع الرسمي بمختلف مؤسساته عن خلق مناصب شغل قادرة على تلبية كل الطلبات المتوفرة في سوق العمل، حيث بلغت البطالة نسب عالية جدا استلزمت ضرورة توفير بدائل مهما كانت طبيعتها.
- الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر على غرار كل البلدان الأخرى في التسعينيات من القرن العشرين، وما خلفته من خفض سعر المحروقات كمصدر رئيسي للمداخيل الوطنية مما خفض من إمكانية تغطية الواردات الضرورية للاستهلاك، مما ساهم في خلق شرائح جديدة من الفقراء بحاجة لمصادر دخل إضافية.
- عجز الجهاز الإنتاجي الوطني على سد حاجات المستهلكين مع رفع أسعار السلع الاستهلاكية وانخفاض القدرة الشرائية لأغلب المواطنين.

- فشل نهج التصنيع السريع كاستراتيجية اقتصادية جزائرية بالاعتماد كلية على القطاع العام ووصول اقتصادها إلى أزمة خانقة أدى في سنوات (1989- 1990) إلى إعادة التوازنات الداخلية والخارجية وإعادة النظر في المعايير المؤسساتية والقطاعية للبلاد بإدخال تغييرات هيكلية بما يعيد التوازن بين دور القطاع العام من جهة والخاص من جهة أخرى، هاته العملية كان من أهم آثارها السلبية على الإطلاق تخليفها لنسب إضافية من البطالة، فضلا عن كون الشباب الشريحة الأكثر معاناة من هذه الظاهرة.

الأمر الذي دفع حسب الإحصائيات بحوالي 42% من مجموع الشباب البطالين إلى أنشطة القطاع غير الرسمي، والتي مثلت بديلا للدخل وخاصة بين الفقراء إلى درجة أصبح فيها القطاع غير الرسمي البديل والمبشر بديناميكية جديدة في مجال التشغيل[8].

- تناقص الاستثمارات في القطاع الصناعي والركود المسجل في إنتاجيته انعكس سلبا على سوق العمل وخاصة الحضري والذي شهد في مرحلة النمو الصناعي تدفقا كاسحا لليد العاملة الريفية بفضل التشجيعات والامتيازات التي حصل عليها هذا القطاع ومستخدميه بعد التسعينيات وبتراجع نسب التشغيل أصبح القطاع غير الرسمي وجهة كل الباحثين عن مداخيل لضمان العيش.
- **دوره الاستيعابي:** بالنظر لعوامل نشأة القطاع غير الرسمي فإن ما يقوم به باستيعاب كم هائل من اليد العاملة التي تعاني ويلات البطالة يمكن اعتباره من أهم الأدوار التنموية التي يؤديها هذا القطاع على الإطلاق، حيث يستوعب ما يفوق الـ 25 % من اليد العاملة في المدن الجزائرية[9]، كما أن التحول في السياسية التي تمنح الأولوية للقطاع الخاص عمل على خلق المزيد من المؤسسات المعروفة بالمؤسسات متناهية الصغر والعاملة بطريقة كاسحة، خاصة في ميادين التجارة والخدمات والتي تشغل في الغالب أقل من 20 عاملا، هذا النوع من المؤسسات اعتبر الحل الوحيد المتوفر لمواجهة مشكلة البطالة وانعدام فرص الدخل، هذه المؤسسات تعتبر أيضا نوعا من المؤسسات الخاصة ووجه جديد وشكل من أشكال خلق فئة جديدة من صغار أرباب العمل في القطاع غير الرسمي كما ذهب إلى ذلك عدد من الباحثين والدارسين، وصورة جديدة من صور الرأسمالية الصغيرة.

ورغم كل ما وصف به أفراد القطاع غير الرسمي تبقى الحقيقة التي لا يمكن نفيها أو التغاضي عنها أن حجم هذا القطاع تزايد ويتزايد باستمرار حيث وعلى مدار عشريتين من الزمن (1988- 2008) انتقلت نسبة استيعابه لفئات البطالين من 19.5% سنة 1988 إلى 25.4% سنة 1990 ثم إلى 32.95 % سنة 1998 لتصل إلى حوالي 42 % سنة 2008 [10]، مع طغيان فئة الذكور على العاملين فيه بالنظر لخصوصية أنشطته وطبيعتها.

3- العلاقة الجدلية بين القطاع غير الرسمي والفقر الحضري:

انطلاقا من مختلف الدراسات التي تفترض وجود علاقة فعلية بين الفقر والأنشطة غير الرسمية نجد هذه العلاقة شيئا طبيعيا جدا كون هذه الأنشطة تستوعب غالبا العمالة الفقيرة والمهاجرين من الريف إلى المدن، بممارستها لأنشطة ذات رؤوس أموال ضعيفة ومداخيل متدنية حيث أثبتت تقارير التنمية البشرية المختلفة الصادرة عن الهيئات العالمية كون أغلب فقراء الحضر يمارسون أنشطة هامشية تساعد على اتساع دائرة الفقر والفقراء، حيث أن ما يبرز ارتباط الظاهرتين ببعضهما، عدة متغيرات أهمها:

- بعض الشرائح الاجتماعية العاملة ضمن نشاطاته كالأطفال ممن لم يبلغوا سن العمل بعد، رغم أن هذه الأعمال تتيح لهم الفرصة لامتلاك بعض المهارات المهنية، وفئة النساء العاملات في البيوت في أنشطة تضمن لهن مداخيل أسرية تلبي متطلبات الحياة اليومية، زيادة على فئة كبار السن وبعض الفئات من المعوقين الذين يمثلون شريحة هامة من الفقراء بسبب حرمانهم من فرص العمل لأسباب جسدية، مما يجعل من الأنشطة غير الرسمية ملاذا وحيدا لهم في ظل انعدام أو قلة ما يمكن أن يحصلوا عليه من معاشات أو منح حكومية غير كافية لتلبية ضروريات الحياة اليومية.
- كما توصف الأنشطة غير الرسمية بأنشطة الفقراء بالنظر لطبيعة وأماكن ممارستها ومستويات أفرادها، وساعات عملها الطويلة، حيث تنتشر في الشوارع والطرقات أو بعض المتاجر والورشات الصغيرة المنتشرة في الأحياء الفقيرة والشعبية أو في بعض البيوت من خلال ما تنتجه النساء من سلع أو خدمات داخلها كالخياطة، صنع المأكولات أو الحلويات، أو امتهان حرف بسيطة كالحلاقة والتجميل.
- كما أنه ورغم أن الأنشطة الممارسة في الشوارع هي الأكثر وضوحا إلا أن هناك كم لا يعد ولا يحصى من الأنشطة الخفية للعمال غير النظاميين، غير أن ما تشترك فيه كل هذه الأنشطة هي عدم قدرة أصحابها على الدفاع عن حقوقهم أمام السلطات، فطبيعة أنشطتهم وحاجتهم إلى ما توفره لهم من مداخيل تدفعهم إلى قبول ممارسة هذه الأعمال بمخاطرها، وتجعلهم يتقبلون الاستبعاد والتهميش الممارس في حقهم على اعتبار أن الاستسلام والقدرية غالبا ما يكون من صفات الشرائح والفئات الفقيرة.

وعليه وفي ظل استمرار الوضع المعيشي المتردي بحكم ارتفاع معدلات الطلب على الشغل بمقابل تناقص معدلات النمو الاقتصادي أو ركودها، فإن استمرارية الفقر في التوسع والنمو هو الأمر المرشح حدوثه وبالتالي استمرارية الأنشطة غير الرسمية في الوجود والنمو والتوسع أيضا أمر متوقع، وعليه فإنه وإذا استمرت هذه الأنشطة على حالة التهميش التي تعانيه، فإن هذا يؤكد فكرة أن مهمشي اليوم هم أنفسهم مهمشوا الغد وأن مكانتهم وقيمتهم عند صانعي القرارات ستظل تساوي صفرا [11]، إلا إذا اتخذت إجراءات فعالة من شأنها إعادة النظر في وضعية القطاع غير الرسمي بشكل جدي بما يمنع من إمكانيات حدوث توترات اجتماعية محتملة مستقبلا.

4- الدور الحكومي في ترسيخ العلاقة:

اتخذت الحكومات الجزائرية المتعاقبة عدة إجراءات وعملت على تطبيق عدة برامج واستراتيجيات من شأنها الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة باعتبارهما المدعم لاستمرارية ونمو حجم الأنشطة غير الرسمية، وذلك على مدار عدة سنوات وعملت على توفير كل الأجهزة والوسائل المادية، إلا أنها وكون أغلبها كان موجها للشباب الباحث عن العمل لأول مرة، فقد أدت بطريقة غير مباشرة إلى تهميش الشباب ذوي الكفاءات والخبرات المهنية مما انعكس على طبيعة البطالين باعتبارهم الباحثين عن العمل لأول مرة فقط، ليكون التكفل بمشكلة البطالة جزئيا وليس كليا.

فرغم كل محاولات الدولة في إيجاد الحلول للحد من مشكلة البطالة إلا أن فئة هامة منهم بقيت دوما على هامش النشاطات الاقتصادية، في ظل تزايد طلبات العمل بأكثر من 25 ألف طلب سنويا، مما يؤدي دوما رغم كل الجهود إلى خلق خزان إضافي من الشباب البطال، هذا الوضع ليس انعكاسا لعدم الحصول على فرصة عمل فحسب، بسبب ندرتها، بل نتاج كذلك عملية التسرب المدرسي مبكرا والتي تمد سوق العمل بالمزيد من اليد العاملة قبل الأوان دون توفر الشروط الفنية والمهنية اللازمة للعمل.

فسياسات التشغيل التي تعتبر بمثابة البرامج الموجهة لمكافحة الفقر كون الدخل المادي يعمل على تحسين تلبية الاحتياجات، فإنها في الجزائر يمكن تشخيصها في بعدين هامين:

السياسات المنتهجة، والسياسات الموجهة للشباب على اعتبار هذه الشريحة ببطالتها كانت دوما ذات ثقل كبير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث أن الجزائر انتهجت السياسات ذات البرامج السريعة الإستعجالية ليس للقضاء على المشكلة واستئصالها بقدر ما هي برامج تخفيفية و ترقيعية فقط، وهو السبب الرئيسي وراء فشل أغلب هذه السياسات في تحقيق أهدافها. وبالتالي الإبقاء على هامشية نسبة معتبرة من الشباب مع الأخذ بعين الاعتبار لأهمية هذه الشريحة باعتبارها في أوج القدرة على العطاء وبذل الجهد والرغبة في تحقيق الاستقرار المادي والاجتماعي وحتى النفسي، هذا الوضع يجعل من هذه الفئات لم تقف مكتوفة الأيدي بل عملت على إيجاد بديل لها في انتظار الحصول على ما هو أفضل، هذا البديل كان في الغالب امتهان أنشطة غير رسمية على اختلافها واختلاف المداخيل منها، باعتبارها في نظرهم صمام أمان من البطالة ومن ورائها الفقر وما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات نفسية واجتماعية، فالقطاع غير الرسمي رغم محاولات الحد من انتشاره أو القضاء عليه يبقى ظاهرة دائمة ومستمرة ما دامت عوامل ومسببات نشوئه قائمة، وحتى لا يصبح الفقر بالفعل كفرا للفقراء يبقى البديل الوحيد المتوفر، ودونه يمكن تصور ثورة اجتماعية عارمة لا تحمد نهايتها على كل المستويات وعلى كل الأطراف.

قائمة الهوامش:

1 - مصطفى عمر التير: **اتجاهات التحضر في المجتمع العربي**، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005، ص ص 32- 34.

2 - عزيزة محمد علي بدر: **الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر- خصائصه وآلياته ومشكلاته**-، وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بدون سنة، ص 14.

3 - علياء شكري وآخرون: **الحياة اليومية لفقراء المدينة- دراسة اجتماعية واقعية**-، جامعة عين شمس، مصر، سنة 2005، ص 34.

4 - محمود الكردي: **التحضر- دراسة اجتماعية**-، دار المعارف، سنة 1986، ص ص 130- 131.

5 - ابراهيم التهامي وآخرون: **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2004، ص 161.

6 - عزيزة محمد علي بدر: **خريطة الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر بين الخصائص والآليات**، في كتاب: فتحي محمد مصيلحي، العمران العشوائي في مصر، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، سنة 2002، ص 75.

7 - Jan breman : **a dualistic labour system ? a critique of the informal sector concept- economic and political weekly**, november,27, 1979 , p 1870.

8 - Chantal Bernard : **ajustement structurel et secteur informel – ajustement-éducation- emploi- ouvrage publiée avec le concours du CNRS**, Europe media publications N 4156, novembre 1995, pp 95- 103.

9 - IBID , p 104.

10 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية** 2007- 2008، بدون صفحة.

11 - إسماعيل قيرة: **العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد**، في كتاب: ميلود سفاري وآخرون: الجزائر والعولمة، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2001، ص 332.